

وثيقة موننترو

- تتمتع مدونة موننترو و ممارساتها الجيدة بوعي ملحوظ و دعم كبير من قبل الدول و المنظمات الدولية فمنذ سنة 2008 تضاعف عدد الداعمين أكثر من ثلاث مرّات.
- بفضل الجهود الاعلامية الاقليمية و المنشورات و التركيز المتزايد على الاحكام التنظيمية على الصعيد القومي للشركات العسكرية و الامنية الخاصة ارتفعت نسبة الاستيعاب حول العالم لظاهرة تلك الشركات الخاصة العاملة في المجال العسكري و الأمني.
- للاستجابة إلى الطلبات الصادرة عن المشاركين في وثيقة موننترو تمّ في شهر ديسمبر 2014 بعث "منتدى وثيقة موننترو" في شكل منبر لتبادل الافكار و الخبرات.

مدونة السلوك الدولية

- تمّ تكوين جمعية مدونة السلوك الدولية كآلية مراقبة متعدّدة الاطراف مقرّها جنيف. و في شهر آذار 2015 انضمّ اليها 140 شركة أمنية خاصة و 6 حكومات بما فيها أهمّ الشركات العاملة في هذا السوق و أهمّ الحكومات لدول المنشأ بالنسبة إلى الشركات الأمنية الخاصة.
- إزداد طلب الزبائن (بما فيها الحكومة السويسرية) للانضمام إلى مدونة السلوك الدولية أو جمعية السلوك الدولية (أو الاثنين معا) و بات معيار أساسي في إطار سياساتها للعقود و المشتريات.



تمثل وثيقة موننترو و مدونة السلوك الدولية مبادرتين متكاملتين و لكنهما منفصلتين الواحدة عن الأخرى. تهدفان إلى رفع مستوى المعايير المعتمدة في مجال الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة عبر العالم. و رغم استهدافهما أساسا لجمهوريين مختلفين (الحكومات و المنظمات الدولية بالنسبة إلى وثيقة موننترو و الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة و موظفيها بالنسبة إلى وثيقة السلوك الدولية) فالوثيقتان تشتركان في قاعدة موحّدة تتكوّن من القانون الدولي الإنساني و قانون حقوق الإنسان. فإضافة إلى القانون الوطني و الدولي، تقدّم الوثيقتان وسائل عملية لتعزيز المساءلة الفعلية و المراقبة تجاه النشاط الأمني الذي يقوم به القطاع الخاص.

جهات الاتصال و روابط مفيدة

وزارة الشؤون الخارجية السويسرية

www.eda.admin.ch

اللجنة الدولية للصليب الأحمر

www.icrc.org

منتدى وثيقة موننترو

www.mdforum.ch

جمعية مدونة السلوك للشركات الأمنية الخاصة

www.icoca.ch

مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة

www.dcaf.ch

تنظيم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة

“وثيقة موننترو ومدونة السلوك الدولية”

يمكن أن تلعب الشركات الخاصة في مختلف أنحاء العالم أدواراً عديدة ومختلفة في مجال تقديم الخدمات العسكرية والأمنية وقد تجلّى هذا في ظاهرة ازدهار الشركات التجارية الخاصة الناشطة في المجالين الأمني والعسكري وتتراوح بين الشركات الكبرى متعددة الجنسيات والشركات المحلية الصغرى. ويمكن أن تشمل الأنشطة التي تُقدّمها هذه الشركات حراسة المباني وحماية الأشخاص ومُرافقة قوافل المساعدات الإنسانية وتدريب القوات المسلحة وتقديم الاستشارة لها وتشغيل أنظمة معقدة للأسلحة وجمع المعلومات الاستخباراتية.

بينت عدّة أحداث بارزة طرأت في بداية القرن الواحد والعشرين مجموعة من التحديات الكبرى المتعلقة بخصخصة الخدمات العسكرية والأمنية. تشمل هذه التحديات إمكانية تصرف بعض المؤسسات التي تُقدّم خدمات عسكرية وأمنية بطرق تُخالف القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. وأشارت في نفس الوقت إلى نقائص على مستوى إدارتها للشؤون المالية خاصة عندما تنشط الشركات الخاصة أثناء النزاعات المسلحة أو عندما تعرف الدول هشاشة على مستوى المؤسسات.

المبادرات التنظيمية

أمام هذه التحديات أطلقت وزارة الخارجية السويسرية مبادرة دولية لتعزيز احترام الشركات العسكرية والأمنية الخاصة الناشطة أثناء النزاعات المسلحة للمبادئ الدولية لحقوق الإنسان وللعمل بالقانون الدولي الإنساني. أثمرت هذه المبادرة على إنجازين هامّين هما "وثيقة مونترو" و"مدونة السلوك الدولية". وقد تمت صياغة "وثيقة مونترو" بالاشتراك مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر ووقعت المصادقة عليها سنة 2008. تُركّز هذه الوثيقة على الالتزامات القانونية والممارسات الفضلى التي يتعين على الدول الاطلاع عليها بخصوص أنشطة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة أثناء النزاعات. أما "مدونة السلوك الدولية" فتحتوي على مسؤوليات الشركات الأمنية الخاصة العاملة في سياقات مُعقّدة. صدرت هذه الوثيقة سنة 2010 إثر سلسلة من الجلسات المشتركة جمعت ممثلين عن حكومات وشركات أمنية خاصة ومنظمات من المجتمع المدني. تتكامل وثيقة مونترو مع مدونة السلوك الدولية لكنهما تمثلان مبادرات منفصلتين لا يشتركان فيهما نفس الأعضاء والمؤيدون إذ يهدف كلاهما إلى تكملة ودعم إجراءات تنظيمية دولية ووطنية أخرى.



فيما تتمثل ؟

تدعم وثيقة مونترو الدول في جهودها الهادفة إلى ضمان تطابق الشركات العسكرية والأمنية الخاصة مع القوانين الدولية الإنسانية وقانون حقوق الإنسان خاصة - ولا حصرياً- عندما تعمل تلك الشركات في خضم نزاعات مسلحة ويمكن أن تطبق الممارسات الفضلى المذكورة في وثيقة مونترو على عدد كبير من الحالات الخلاقية واللاخلاقية.

تحتوي وثيقة مونترو على جزئين أساسيين:

- الجزء الأوّل يحدّد التزامات الدول في إطار القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان و خاصة بالنسبة إلى الدول المتعاقدة و دول الإقليم و دول المنشأ. يتناول أيضاً هذا الجزء من الوثيقة مسؤوليات الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة و موظفيها و كذلك المسؤولين عنها.
- يستعرض الجزء الثاني الممارسات الفضلى للدول عند استخدامها للشركات العسكرية و الأمنية الخاصة منها اعتماد أحكام تنظيمية شفافة و شروط لمنح التراخيص و اجراءات لتحسين المراقبة الوطنية و المساءلة. و تتطرّق الممارسات الفضلى المقترحة إلى مجالات التدريب و إلى الاجراءات الداخلية و المراقبة و ذلك لضمان أن لا تُقدّم الخدمات المعنية سوى الشركات القادرة على احترام القانون الدولي الإنساني و قانون حقوق الإنسان.

لا تفرض وثيقة مونترو التزامات جديدة على الدول كما أنّها لا تُمثّل معاهدة دولية جديدة حيث استمدت معظم القواعد المذكورة في الوثيقة من القانون الدولي الإنساني و من قانون حقوق الإنسان.

لمن تتوجّه؟

تتوجّه الوثيقة أساساً إلى الدول و المنظمات الدولية غير أن الممارسات الفضلى قد تكون مفيدة لهيئات أخرى مثل المنظمات غير الحكومية و المنشآت التي تستأجر الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة و هذه الشركات نفسها.

كيف يمكن الانضمام إليها؟

يمكن للدول و للمنظمات الدولية أن تنضمّ إلى وثيقة مونترو بإرسال مکتوب رسمي أو مذكرة دبلوماسية إلى وزارة الشؤون الخارجية السويسرية و قد تمّ اعتماد الوثيقة أولاً بالإجماع من قبل 17 دولة و منذ شهر نيسان 2015 أعربت 52 دولة و 3 منظمات دولية عن دعمها للوثيقة.

منتدى وثيقة مونترو

تمّ ارساء "منتدى وثيقة مونترو" في شهر ديسمبر 2014 كمنبر لتبادل الممارسات الفضلى و لمناقشة التحديات المتعلقة بتنظيم الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة و يجمع المنتدى كافة المشاركين في الوثيقة و تتراسه حالياً وزارة الشؤون الخارجية السويسرية و اللجنة الدولية للصليب الأحمر بدعم من مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة الموكل بأمانة الوثيقة.

ما هي المدونة؟

مدونة السلوك الدولية لمزودي الخدمات الأمنية الخاصة هي نتيجة لمبادرة متعدّدة الاطراف تحدّد من خلالها الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة و الحكومات و منظمات المجتمع المدني مبادئ و مواصفات تعتمد على القانوني الدولي الإنساني و قانون حقوق الإنسان لتقديم الخدمات الأمنية الخاصة. بالإضافة تصنّف المدونة على مساهلة القطاع عبر اعتماد آلية خارجية و مستقلة للحكمة و الرقابة.

لمن تتوجّه المدونة؟

تتوجّه مدونة السلوك الدولية أساساً إلى القطاع الأمني الخاصّ و شركائه العاملة في بيئات معقّدة كما يمكن استخدامها من قبل زبائن الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة (الدول و المنظمات الإنسانية و الصناعات الاستخراجية أو الجهات التجارية الأخرى) للمساعدة على تحديد التطلّعات و معايير الأداء فيما يتعلّق بسياساتها و ممارساتها التعاقدية.

تحتوي مدونة السلوك الدولية على جزئين أساسيين:

- تحدد المدونة في الجزء الأوّل المبادئ السلوكية لموظفي الشركات العسكرية و الأمنية معتمدة على القانون الدولي الإنساني و قانون حقوق الإنسان بما في ذلك منع التعذيب و الاتجار بالبشر و قواعد استخدام القوة،
- و تقدّم في الجزء الثاني مبادئ الادارة و المراقبة مثل تدقيق البيانات الخاصة بالموظفين و معالجة الشكاوى.

جمعية مدونة السلوك الدولية

يدعو نصّ مدونة السلوك الدولية إلى اعتماد آلية للحكمة و المراقبة لدعم تطبيق المدونة و ادارتها و مراقبتها و لذلك الغرض. تمّ خلال شهر سبتمبر من سنة 2013 تكوين جمعية مدونة السلوك في شكل جمعية غير ربحية مقرّها في جنيف بسويسرا.

الوظائف الأساسية لجمعية مدونة السلوك الدولية هي التالية:

- التصديق على مطابقة الشركات الاعضاء عبر تقييم مدى ملائمة أنظمة تلك الشركات و سياساتها لمتطلبات المدونة،
- مراقبة و تقييم الجهود التي تبذلها الشركات الاعضاء للالتزام بمتطلبات المدونة (باستخدام منهجيات حقوق الإنسان)،
- معالجة الشكاوى المتعلقة بانتهاكات المدونة.

كيف يمكن الانضمام إليها؟

باب الانضمام لجمعية مدونة السلوك الدولية مفتوح أمام الشركات الأمنية الخاصة و منظمات المجتمع المدني و كافة الدول او المنظمات الدولية الحكومية المنضوية تحت لواء وثيقة مونترو. و قد أورد الموقع الإلكتروني للجمعية (www.icoca.ch) كافة شروط الانضمام و يمكن للمرشّحين الاتصال مباشرة بالجمعية على العنوان التالي (info@icoca.ch) كما يمكن للأطراف المعنية الأخرى مثل زبائن الشركات الأمنية الخاصة أو الاكاديميات الحصول على مرتبة "ملاحظ" لدى جمعية مدونة السلوك الدولية و لمساهمة في تطوير وظائفها على مستوى الحكمة و المراقبة.